على هامش فعاليات المنتدى القانوني الاقتصادي في غرفة التجارة والصناعة

الصقر: باقون ومستمرون في تطوير ودعم القطاع الخاص

الياقوت: نستهدف خلق بيئة استثمارية وقانونية قادرة على تلبية تطلعات المستثمر المحلي والأجنبي

الكويت تمتلك جميع مقومات الجذب الاستثماري والتجاري ونستهدف زيادتها

السلمي : 700 مليون دولار حجم التبادل التجاري مع فرنسا والاستثمارات تجاوزت 550 مليون دولار

محمد الصقر متوسطاً السلمي والياقوت وشيل في افتتاح المنتدى

حضور كبير لشخصيات اقتصادية وقانونية

إريك شيل: المنتدى فرصة للتعريف بفرص الاستثمار والتجارة بين البلدين

نسعى لبناء جسور التعاون بين الجانبين في مختلف القطاعات والمجالات

دعا رئيس غرفة وتجارة الكويت محمد جاسم الصقر القطاع الخاص للوقوف بجانب "الغرفة" ضد الهجمة الشرسة غير المبررة التي تتعرض لها في استهداف واضح لوأد دور الغرفة.

وقال الصقر خلال كلمته التي ألقاها ، صباح أمس، على هامش افتتاح المنتدى القانوني الاقتصادي الذي أقيمت فعالياته بغرفة التجارة أن ما تتعرض له الغرفة يضر بالقطاع الخاص ولدولة الكويت بشكل عام.

ولفت أن فريق "الغرفة" استعرض أهمية دورها أمام مجلس الإمة قبل 10 أيام في إطار شرح الدور المحوري للغرفة في تطوير القطاع الخاص مضيفا " نحن باقون ومستمرون في دعم القطاع الخاص".

وكانت عمليات التحكيم التجاري، الذي كان فاتحة أنشطتها قبل 64 عاماً تتم وفقاً لمعايير فنية بعيداً عن أروقة القضاء حيث استقبل المركز منذ نشأته في عام 1999 وحتى الآن قرابة 300 دعوى تحكيمية.

وقدر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر قيمة المطالبات التي خضعت للتحكيم التجاري من قبل المركز المتخصص بنحو المليار دولار، وأضاف ان للتحكيم مجلس أمناء مستقل من خارج الغرفة.

وتفصيلا أوضح الصقر أنه في مسيرة غرفة تجارة وصناعة الكويت ومنذ أول أيامها قبل أربعة وستين عاماً كان نشاط التحكيم واللجنة المتخصصة هو فاتحة أنشطتها، إعمالاً وتطويراً لدور "أهل السالفة" في تسوية المنازعات التجارية من خلال لجنة التحكيم التجاري والتعريفات، التي تطورت عام 1999 إلى مركز الكويت للتحكيم التجاري، والذي يعمل تحت مظلة الغرفة ويشرف عليه مجلس أمناء مستقل من خارج الغرفة، ويقدم كل التسهيلات الفنية واللوجستية لحل المنازعات التجارية بعيداً عن أروقة المحاكم، دون أن يتدخل في العملية التحكيمية ذاتها.

وقال الصقر على هامش المنتدى الاقتصادي القانوني بين أوروبا ودولة الكويت ومستثمري دول مجلس التعاون الخليجي "ليس غريباً أن تقبل غرفة تجارة على المشاركة في هذا المنتدى ثنائي التخصص، بل الغريب ألا تفعل. فنحن هنا في حضرة القانون والاقتصاد معاً؛ والقانون هو سبب نشوء غرف التجارة في العالم، والاقتصاد هو هدف هذا الوجود".

وأضاف أنه قبل أربعة قرون وأكثر، كان في ميناء مرسيليا الفرنسي غرفة منزوية هاربة من ضوضاء المكان يلتقي فيها ممثلو شركات الملاحة والتأمين وأصحاب البضائع، لمعالجة ما ينشأ بينهم من قضايا ومنازعات. وكان ما يتوصل إليه المجتمعون يعتبر بمثابة قرار نهائي تلتزم به الأطراف كافة احتراما للعرف والعادة وأصول التعامل.

وأوضح الصقر أن لقاء اليوم يتيح فرصة مناسبة لكي تؤكد الغرفة ما سبق أن طرحته مراراً، وهو أن تأخذ الكويت بما أخذت به العديد من الدول لتطوير وترشيد عملية بناء التشريعات الاقتصادية، من خلال إعداد تقييم تحليلي للنتائج المتوقعة للتشريع المقترح على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي، يبين أهداف هذا التشريع، والبدائل المتاحة، وانعكاساته على المالية العامة، وعلى تنافسية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن آثاره على المواطنين وعلى قطاع الأعمال.

وتابع "لا يصل أي مشروع أو مقترح تشريعي اقتصادي إلى مرحلة المناقشة النيابية إلا بعد أن يتوفر مثل هذا التقييم للسلطتين، اللتين يبقى لهما كامل الحق في مراعاة أو عدم مراعاة مخرجات هذا التقييم وتوصياته".

وقال "غني عن التعريف أهمية العلاقة الكويتية الفرنسية، والتي تعززت على مر السنين، من خلال التعاون الوثيق بين مختلف جوانب العمل والتمويل والأنشطة القانونية، وما نشأ عنه من علاقة اقتصادية فريدة، حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية مليار دولار، وتجاوزت الاستثمارات المشتركة 550 مليون دولار في عام 2021".

وأشار إلى أنه من المشجع والمفيد أن نشير إلى أن هناك حوالي 38 مشروعاً استراتيجياً في دولة الكويت مخصصا للشراكة، يمثل كل منها فرصة جذابة وفريدة للشركات الفرنسية بما تتمتع به من خبرة في السوق العربية والخليجية، وبما تملكه من تقنيات حديثة تؤهلها لمنافسة جادّة. ويمكن لهيئة تشجيع الإستثمار أن تلعب دوراً فاعلاً في هذا الصدد.

شراكة وتعاون

وبدوره ، أوضح رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي أن فرنسا والكويت يشتركان في شراكة نموذجية تقوم على التقدير والتعاون والوفاق. بالإضافة إلى التجارة، يتعاون البلدان أيضًا في العديد من المجالات الأخرى، بما في ذلك الثقافة، والتعليم، والطبابة، والدفاع.

وقال : أقامت فرنسا والكويت علاقة تجارية متبادلة، حافظتا من خلالها على علاقة اقتصادية قوية، حيث تجاوز التبادل التجاري السنوي 700 مليون دولار، مبينا أن كلا البلدين استفادا بشكل كبير من تبادل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنقل والبناء، والأزياء، وقطاع النفط، والغاز.

وأضاف السلمي : تعمل أكثر من 20 شركة فرنسية حاليًا في الكويت تبذل جهودًا متضافرة لتسهيل تحقيق رؤية الكويت 2035. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أكثر من 2400 شركة فرنسية بتقديم الخدمات والتصدير إلى الكويت.

وبين أن ملتقى اليوم ، فرصة لاكتشاف الفرص الاستثمارية العديدة التي تقدمها بلداننا لنساهم في بناء أوطاننا ونشهد على تطورها. وأشار إلى أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية للشركات الفرنسية لعملها في الكويت والتي ستكون مفيدة لتنمية البلاد. وتشمل هذه الفرص مشاريع البنية التحتية وتطوير الطاقة المتجددة، مما يوفر منصة كبيرة للشركات الفرنسية لتقديم مساهمة ملموسة للكويت.

وقال السلمي في المقابل ينظر المستثمرون الكويتيون إلى فرنسا على أنها وجهة استثمارية جذابة بسبب بنيتها التحتية المتطورة، والقوى العاملة الماهرة، والمناخ السياسي والاقتصادي المستقر. هذا وتحتل الكويت المرتبة الرابعة بين دول الخليج من حيث الاستثمار في فرنسا باستثمارات تزيد عن 200 مليون يورو.

تعد فرنسا قوة اقتصادية رائدة في أوروبا والعالم، حيث تقدم مجموعة واسعة من الآفاق الاستثمارية للشركات من جميع الأحجام والصناعات.

وبين أن الاستثمار هو القلب النابض للاقتصاد، والذي يترجم من خلال خلق الوظائف ويساهم في تحفيز الابتكار ويساعد على خلق مستقبل اقتصادي مستدام. لذلك، يسرنا حضور الكثير من المستثمرين والخبراء اليوم لمناقشة الفرص الاستثمارية العديدة التي لدينا في كل من الكويت وفرنسا.

وأوضح أن عالم المال والأعمال يتقدم باستمرار والبقاء على اطلاع بآخر التطورات أمر حيوي للنجاح. ومن أجل البقاء في صدارة المنافسة، من المهم البحث بنشاط عن فرص استثمارية جديدة واستكشاف سبل جديدة في مجال الأعمال.

وفيما يتعلق بممارسة الأعمال التجارية في الكويت، بين السلمي أنه تم اتخاذ خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة، ونفذت مجموعة من الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وشملت هذه الإجراءات تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية، وبالتالي تسهيل عملية ممارسة الأعمال التجارية في الدولة وجعلها أكثر كفاءة لبدء الأعمال التجارية وتشغيلها في الكويت.

واختتم السلمي حديثه قائلاً يسعدني أن أشارك اليوم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين والسعي من أجل مستقبل مزدهر للشعبين الفرنسي والكويتي. وأود أن أعرب عن تقديري البالغ للوفد الفرنسي والسفارة الفرنسية والديوان العالمي لإتاحة الفرصة للشركات الفرنسية لزيارة الكويت ولإبراز الإمكانات الاستثمارية الجذابة في فرنسا.

واجهة الكويت

ومن ناحيته، أوضح المدير والشريك في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية خليفة الياقوت أن غرفة تجارة وصناعة الكويت تعد واجهة الكويت والداعم الأول والرئيسي للقطاع الخاص ، وتدعم خلق بيئة اقتصادية وقانونية قوية تدعم القطاع الخاص وتعمل في الوقت ذاته على دفع عجلة الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق بيئة جاذبة في هذا الخصوص من خلال التنسيق مع عدد من الجهات المعنية بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واستدرك الياقوت بالقول : نحن في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية نعمل يداً بيد مع كافة الجهات الفاعلة في الكويت لدعم البيئة الاقتصادية من خلال خلق بيئة تشريعية وقانونية قادرة على توفير مناخ قانوني واقتصادي قادر على استيعاب القوانين الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وأضاف الياقوت أننا لن نتوقف عن إقامة هذا النوع من المنتديات العالمية ، الذي يمثل فرصة حقيقية لتبادل الرؤى والأفكار الاستثمارية والتجارية التي تعزز البيئة الاستثمارية وتضع خارطة طريق حقيقية أمام الراغبين في الاستثمار داخل دولة الكويت.

وبين أن رعاية غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الشركات الاستثمارية ، يمثل أكبر دعم حقيقي لخلق فرص استثمار حقيقية داخل الكويت سواءً للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

وقال إننا نستهدف تطوير البيئة القانونية والاقتصادية والاستثمارية ، لتعزيز دورها في جذب المزيد من الاستثمارات مستقبلاً ، مضيفاً لدينا قوانين جيدة وقابلة للتطور ، كما نمتلك بيئة استثمارية قادرة على جذب الاستثمارات وما نستهدفه هو مواكبة تلك البيئة لفتح آفاق أوسع للاستثمار والتجارة عالمياً.

وقال إن الكويت لديها مركز تحكيم تجاري منذ 50 عاماً وبه العديد من الخبرات القانونية المتميزة والقادرة على حل الكثير من النزاعات التجارية والاستثمارية ، كما أننا لدينا قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ppp والذي أنشئت بناءً عليه العديد من الشركات منها محطة شمال الزور وغيرها من المشروعات الواعدة.

وشدد الياقوت على أن المنتدى القانوني الاقتصادي العالمي يستهدف بالأساس خلق بيئة قانونية واقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك جذب المستثمر المحلي للعمل في الكويت وحل كافة الإشكاليات التي تواجهه.

قناة تواصل

ومن جانبه، رحب الرئيس التنفيذي في مجموعة ديوان العالمية إريك شيل بانعقاد هذا المنتدى القانوني الاقتصادي العالمي والذي يمثل قناة اتصال حقيقية بين المشاركين في المنتدى والذي يعد بمثابة فرصة لفتح مزيد من العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين الكويتي والفرنسي وفق رؤية مشتركة تحقق مصلحة البلدين.

وقال أنه قابل العديد من المستثمرين وصناع القرار في الكويت سابقاً ولكن منتدى اليوم هو لقاء يجمع الجانبين لفتح كافة القضايا والتحديات والتطلعات بشكل أكثر انفتاحية وقدرة على بناء جسور تواصل بين الطرفين.

وبين أن "ديوان جلوبال" يستهدف العمل على تقريب وجهات النظر بين فرنسا وأوروبا ودول العالم الأخرى، حيث لدينا إجتماع في ألمانيا وبعدها في مدينة نيس بجنوب أفريقيا وذلك لتعريف العالم بالفرص التي تتواجد بها وكذلك تعريفهم بالفرص الموجودة في أوروبا وفرنسا.

وتوجه شيل بالشكر والامتنان لخليفة الياقوت على النجاح في تنظيم المنتدى القانوني والاقتصادي برعاية غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الشركات الاستثمارية.

مستعينة بأحدث التقنيات تطوراً في العالم

«الحياة الخضراء» تطلق أول مشروع للزراعة الهوائية في الكويت

شهد أمس الأربعاء، تدشين وبدء تشغيل مشروع "الحياة الخضراء"، وهو أول مشروع للزراعات الذكية بالزراعة الهوائية في الكويت ويهدف في الدرجة الأولى إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال توفير منتجات زراعية صحية وعالية الجودة باستخدام أقل كمية من مياه الري وبالاستعانة بأحدث الأساليب التكنولوجية تطوراً في العالم، والتي تسمى تقنية الأيروبونك Aeroponic.

وقد تم الإعلان عن إطلاق وبدء تشغيل المشروع خلال حفل الافتتاح الذي أقيم تحت رعاية وبحضور السفير السويسري لدى الكويت د. تيزيانو بالميللي في فندق سانت ريجيس حيث حضره عدد من المعنيين والمهتمين بالشأن الزراعي والأمن الغذائي إلى جانب العديد من رجال الإعلام والصحافة. وتخلل الحفل شرح واف عن المراحل المختلفة لهذه التقنية الفريدة للزراعة عقبها دعوة لزيارة المزرعة في منطقة العبدلي.

وفي معرض تعليقه على هذا الإعلان، قال عادل الشمالي، رئيس مجلس إدارة شركة الحياة الخضراء: "يأتي إطلاق المشروع في إطار رؤية شركة الحياة الخضراء الرامية للاستثمار في المستقبل، ونحن كمستثمرين محليين نسعى للبحث عن الفرص الاستثمارية التي تسهم في تقدم مجتمعنا."

وأضاف قائلاً: "ولما كانت الزراعة تشكل أحد المجالات المهمة نظراً لارتباطها باثنين من أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى حكومتنا الرشيدة إلى تحقيقهما في إطار الرؤية الطموحة للدولة "استراتيجية الكويت الجديدة 2035" وهما تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وتنويع مصادر الدخل مستقبلا."

تشكل الزراعة أحد المجالات المهمة للاكتفاء وتأمين الغذاء ولتنويع مصادر الدخل حيث من الضروري بناء سلسلة غذاء أكثر مرونة واستدامة من خلال الاستثمار في أحدث تقنيات الغذاء وتشجيع التحول المستدام في النظام الغذائي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وهو أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع. كما يستهدف المشروع توفير منتجات زراعية صحية وعالية الجودة بكميات وافرة باستخدام أقل كمية من مياه الري وبحد أدنى من العمالة وبالاستعانة بأحدث الأساليب التكنولوجية تطوراً في العالم.

تم اجراء بعض التعديلات وتأهيل تقنية الإيروبونيك Aer–ponic الزراعة الهوائية المطورة من قبل الشركة السويسرية Clea–Greens Solutions SA ، وبالتنسيق مع شركة الحياة الخضراء ليواكب بيئة التشغيل لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من ارتفاع درجات الحرارة ونقص الموارد المائية، للمساهمة في تكريس الكويت كمركز إقليمي رائد للأمن الغذائي القائم على الابتكار والذي يوفر العديد من الخدمات اللوجستية الذكية في مجال الغذاء مثل النظم الذكية للزراعة والإنتاج على مدار السنة.

«KIB» يتيح خدمة "Apple Pay" لعملائه

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً عن إضافة خدمة Apple Pay لتمكين عملائه من حاملي بطاقات فيزا اليوم من إنجاز عمليات دفع عن بعد أكثر أماناً وخصوصية، والتي تجنبهم تسليم بطاقاتهم المصرفية للدفع لشخص آخر، أو لمس الأزرار على أية أجهزة، أو استبدال النقود، علاوة على الاعتماد على قدرات الـ iPhone في حماية معاملاتهم. ويأتي طرح هذه الخدمة تدشين خدمة Apple Pay من KIB، تماشياً مع إستراتيجيته الشاملة للتطوير والتوسع الرقمي، الرامية إلى الاستمرار بطرح حلول مبتكرة لعملاء البنك وتعزيز تجربتهم المصرفية بشكل عام.

ومن خلال هذه الخدمة، يستطيع عميل البنك إتمام عملية الشراء بدون تلامس باستخدام ساعة Apple Watch بالقرب من نقطة الدفع، وهي عملية مؤمنة جيداً، حيث يتم المصادقة عليها باستخدام تقنية Apple للتعرف على الوجه: "Face ID" أو التعرف عن طريق لمس الهاتف الذكي: "Touch ID"، أو رمز المرور عليه، بالإضافة إلى رمز التحقق لمرة واحدة: "الـ OTP"، كما يذكر أن خدمة Apple Pay مقبولة لدى عدة منافذ، بما في ذلك الصيدليات والمطاعم والمقاهي ومحلات البيع بالتجزئة والعديد من الأماكن الأخرى.

كما يمكن لعملاء KIB الآن استخدام Apple Pay على أجهزة الـiPhone والـiPad وأجهزة الـMac لإتمام عمليات شراء أسرع وأكثر سهولة على التطبيقات أو عبر الإنترنت على برنامج Safari، دون الحاجة إلى إنشاء حسابات أو تكرار إدخال بيانات التوصيل والشحن وغيرها، فقط بلمسة أو نظرة أمام الهاتف الذكي، فإن Apple Pay تسهل الدفع لشراء المأكولات، أو التسوق عبر الإنترنت، أو الدفع لوسائل النقل ومواقف السيارات، وغيرها الكثير.

وفي هذا السياق، قال مدير عام إدارة التحوّل الرقمي والابتكار في KIB، محمد الشريف، "إن هذه الخطوة الفارقة تعكس التزامنا المتواصل بتقديم حلول رقمية آمنة وسلسة للدفع وغير ذلك من خدمات مصرفية، كما تعزز الدور الرئيسي الذي قمنا به في مجالات التحول الرقمي للقطاعات المصرفية والمالية في الكويت".